

صندوق استثمار بنك القاهرة الاول

صندوق تراكمي

القوائم المالية

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

وتقرير مراقب الحسابات عليها

صندوق استثمار بنك القاهرة الأول - صندوق تراكمي

المنشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية

القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

صفحة

الفهرس

-	تقرير مراقب الحسابات
١	قائمة المركز المالي
٢	قائمة الأرباح أو الخسائر
٣	قائمة الدخل الشامل
٤	قائمة التغيرات في صافي أصول الصندوق
٥	قائمة التدفقات النقدية
٢٢- ٦	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / حملة وثائق الاستثمار
لصندوق استثمار بنك القاهرة الأول "صندوق تراكمي"

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لصندوق استثمار بنك القاهرة الأول "صندوق تراكمي" والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وكذا قوائم الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغيرات في صافي أصول الصندوق والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسؤولة شركة خدمات الإدارة " شركة فند داتا لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار " للإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية. وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.



الرأى

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة و وضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي لصندوق استثمار بنك القاهرة الأول "صندوق تراكمي" في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك " شركة خدمات الادارة" حسابات مالية منتظمة للصندوق تتضمن كل ما نص القانون ونظام الصندوق على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات .

كما أنها تتفق مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ونشرة الإكتتاب الخاصة بهذا الصندوق وكذا الإرشادات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن.



مراقب الحسابات

عبد مصطفى شهدى

سجل مراقبي حسابات الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٣٨٦)

محاسبون قانونيون-مؤسسة شهدى وشركاه

القاهرة في ٦ مارس ٢٠٢٤

محاسبون قانونيون و استشاريون



صندوق استثمار بنك القاهرة الأول "صندوق تراكمي"
المنشأ طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولانحته التنفيذية
ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٩٢ في ١٨ سبتمبر ١٩٩٥
قائمة المركز المالي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

رقم الايضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	
	٤٧٢٠٨٧١٩	٩٨٩٧١٧٩	(٥)
	٤٦٩١٥٤٩٢٧	٢٤٥٥١٤٨٨٠	(٦-أ)
	١٠٢١٨٢٦٨	١١٠٩٣٦٦٦	(٦-ب)
	١٠٩٧٤٠٠٦	٣٢٨٩٥٩٠	(٧)
	٥٣٧٥٥٥٩٢٠	٢٦٩٧٩٥٣١٥	
	٢٧٠١٦٠	٢٤٧٤٢٣	(٨)
	٣٧٧٢٥٨٧٠	٦٧٢٠٠١٢	(٩)
	-	٧٠٨٢١	
	٣٧٩٩٦٠٣٠	٧٠٣٨٢٥٦	
	٤٩٩٥٥٩٨٩٠	٢٦٢٧٥٧٠٥٩	(١٠)
	٢٠٩٢٢٩٦	١٧٥٧٥٩٨	(١١)
	٢٣٨,٧٦	١٤٩,٥٠	(١٠)

- الإيضاحات المرفقة من (١) الى (١٧) جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

مدير عام قطاع الاستثمار
بنك القاهرة

(Handwritten signature)



شركة خدمات الإدارة

شركة فندا داتا لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار

محمود فوزى

العضو المنتدب

(Handwritten signature)

تقرير مراقب الحسابات مرفق.



صندوق استثمار بنك القاهرة الأول "صندوق تراكمي"
المنشأ طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٩٢ في ١٨ سبتمبر ١٩٩٥
قائمة الأرباح أو الخسائر
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

السنة المالية المنتهية في :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
جنيه مصرى	جنيه مصرى
١٥ ٤٩٦ ٨٨٨	٦ ٨٥٦ ١٨٣
٧٧ ٤٦٣ ٤٦٤	٢٦٦ ٥١٢
١٢٨ ٦٩٠ ١٠٧	٥٧ ٢١١ ٣١٦
٣٦٢ ٤٠٠	٢١٤ ٩٨٤
١ ٣٤٦ ٢٢٨	٥١٨ ٤٧٠
٢٢٣ ٣٥٩ ٠٨٧	٦٥ ٠٦٧ ٤٦٥

إيرادات النشاط

عائد الاستثمارات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
صافي أرباح بيع الاستثمارات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
صافي العير في القيمة السوقية للاستثمارات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح
والخسائر
عائد استثمارت مالية مقيمة بالتكلفة المستهلكة (أذون الخزانة)
فوائد دائنة

إجمالي ارباح النشاط

يخصم / (يضاف):

١ ٧٨٢ ٦٠٦	٦٣٣ ٣٩٥	(١٦,٩-٤)
١ ٧٨٢ ٦٠٦	٦٣٣ ٣٩٥	(١٦,١٠-٤)
١٠ ٨٥٦ ٨٧٥	٢ ٩٨٤ ٨٠٩	(١٦,٩-٤)
١٠ ٨٥٦ ٨٧٥	٢ ٩٨٤ ٨٠٩	(١٦,١٠-٤)
٨٩ ١٣٠	٣٠ ٣٩٥	(١٦,١١-٤)
٥٥ ١٤٣	٣٤ ٠٤١	(١٦,١٢-٤)
٢٢ ٧٣٧	(٧٠ ٨٢١)	
(١٢٣ ٣٧٦)	(١٢٧ ١١٦)	
٥٦١ ٤٥٢	١٩٧ ٧٦٥	(١٥)
٧٥٢ ٣٤٣	٣٤٢ ٨٠٩	
٧٢ ٤٨٠	٤٢ ٩٩٧	
٢ ٦٣٤ ٦٠٥	٢٦ ٦٥٠	
٢٩ ٣٤٣ ٤٧٦	٧ ٧١٣ ١٢٨	
١٩٤ ٠١٥ ٦١١	٥٧ ٣٥٤ ٣٣٧	
-	(٧٠ ٨٢١)	
١٩٤ ٠١٥ ٦١١	٥٧ ٢٨٣ ٥١٦	

أتعاب مدير الاستثمار

عمولة البنك المؤسس

أتعاب حسن أداء مدير الاستثمار

أتعاب حسن أداء - البنك المؤسس

أتعاب شركة خدمات الإدارة

عمولة حفظ أوراق مالية

مخصصات مكونة/ (انتفى الغرض منها)

فروق تقييم عملات أجنبية

مصروفات إدارية وعمومية

ضرائب على توزيعات أرباح الأسهم

ضرائب على عائد اذون الخزانة المصرية

ضريبة أرباح رأسمالية

إجمالي مصروفات النشاط

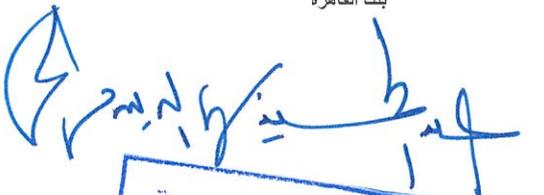
صافي أرباح السنة قبل الضرائب

ضرائب الدخل

صافي أرباح السنة

- الإيضاحات المرفقة من (١) الى (١٧) جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

مدير عام قطاع الاستثمار
بنك القاهرة


بنك القاهرة
Bankue du Cairo
قطاع الاستثمار

شركة خدمات الإدارة

شركة قائد داتا لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار

محمود فوزى

العضو المنتدب


قائد داتا
خدمات الإدارة
في مجال صناديق الاستثمار

صندوق استثمار بنك القاهرة الأول "صندوق تراكمي"
المنشأ طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٩٢ في ١٨ سبتمبر ١٩٩٥
قائمة الدخل الشامل
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

<u>السنة المالية المنتهية في :</u>	
<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٢</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٣</u>
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>
٥٧ ٢٨٣ ٥١٦	١٩٤ . ١٥ ٦١١
-	-
-	-
<u>٥٧ ٢٨٣ ٥١٦</u>	<u>١٩٤ . ١٥ ٦١١</u>

صافي أرباح السنة
بنود الدخل الشامل الأخر
إجمالي بنود الدخل الشامل الآخر عن السنة
إجمالي الدخل الشامل عن السنة

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (١٧) جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

صندوق استثمار بنك القاهرة الأول "صندوق تراكمي"
المنشأ طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولانحته التنفيذية
ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٩٢ في ١٨ سبتمبر ١٩٩٥
قائمة التغير في صافي أصول الصندوق
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

<u>السنة المالية المنتهية في :</u>		
<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٢</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٣</u>	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٨٠ ١٣٦ ٨٢٢	٢٦٢ ٧٥٧ ٠٥٩	صافي أصول الصندوق في أول السنة
٥٧ ٢٨٣ ٥١٦	١٩٤ ٠١٥ ٦١١	صافي أرباح السنة
-	(٢٠ ٠٨٠ ٦٥٢)	الأرباح الموزعة نقداً على حملة الوثائق
١٢٥ ٣٣٦ ٧٢١	٦٢ ٨٦٧ ٨٧٢	صافي المحصل و المدفوع من استرداد وإصدار وثائق الاستثمار خلال العام
<u>٢٦٢ ٧٥٧ ٠٥٩</u>	<u>٤٩٩ ٥٥٩ ٨٩٠</u>	صافي أصول الصندوق في آخر السنة

- الإيضاحات المرفقة من (١) الى (١٧) جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

صندوق استثمار بنك القاهرة الأول "صندوق تراكمي"
المنشأ طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٩٢ في ١٨ سبتمبر ١٩٩٥
قائمة التدفقات النقدية
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

السنة المالية المنتهية في :		رقم الإيضاح
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٥٧ ٣٥٤ ٣٣٧	١٩٤ ٠١٥ ٦١١	
(٧٠ ٨٢١)	٢٢ ٧٣٧	
(٥٧ ٢١١ ٣١٦)	(١٢٨ ٦٩٠ ١٠٧)	(٤-١٤٠٨)
٧٢ ٢٠٠	٦٥ ٣٤٨ ٢٤١	
(١٢١ ٨٥٢ ٣٤٥)	(٩٤ ٠٧٤ ٥٤٢)	(٦-أ،ب)
(١ ٦١٦ ٢١٣)	(٧ ٦٨٤ ٤١٦)	(٧)
٥ ٣٤٢ ٨٠٨	٣١ ٠٠٥ ٨٥٨	(٩)
(٨٢ ١٩٢)	(٧٠ ٨٢١)	
(١١٨ ١٣٥ ٧٤٢)	(٥ ٤٧٥ ٦٨٠)	
١٠ ٨٧٧ ٤١٠	٣ ٣٤٦ ٩٨٠	(١١)
١١٤ ٤٥٩ ٣١١	٥٩ ٥٢٠ ٨٩٢	(١٠)
١٢٥ ٣٣٦ ٧٢١	٤٢ ٧٨٧ ٢٢٠	(١١)
٧ ٢٠٠ ٩٧٩	٣٧ ٣١١ ٥٤٠	
٢ ٦٩٦ ٢٠٠	٩ ٨٩٧ ١٧٩	
٩ ٨٩٧ ١٧٩	٤٧ ٢٠٨ ٧١٩	(٥)
٩ ٨٩٧ ١٧٩	٤٧ ٢٠٨ ٧١٩	
٩ ٨٩٧ ١٧٩	٤٧ ٢٠٨ ٧١٩	

- الإيضاحات المرفقة من (١) الى (١٧) جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

**صندوق استثمار بنك القاهرة الأول "صندوق تراكمي"
منشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣**

١. نبذة عن الصندوق

١-١ الكيان القانوني والنشاط

أنشئ صندوق استثمار بنك القاهرة الأول (صندوق تراكمي) بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه مصري ممثل في ١٠ مليون وثيقة استثمار بقيمة اسمية ١٠ جنيه مصري للوثيقة، وقامت الجهة المؤسسة بالاكتتاب في ٥٠٠ ألف وثيقة بأجمالي مبلغ ٥ مليون جنيه مصري وقد تم طرح باقى الوثائق للاكتتاب العام بموجب ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم "٩٢" بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٩٥. وقد تم التعاقد مع شركة هيرمس لإدارة صناديق الاستثمار (شركة إتش. إف. إم لإدارة صناديق الاستثمار سابقاً) المسجلة لدى الهيئة العامة للرقابة المالية بسجل مدير الاستثمار برقم "٧١" لتقوم بمهام مدير الاستثمار والتي تم اندماجها في المجموعة المصرية لإدارة المحافظ المصرية وليصبح اسم مدير الاستثمار بعد الاندماج شركة هيرمس لإدارة المحافظ المالية وصناديق الاستثمار وذلك طبقاً لقرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٧٢٦) لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ١٩ أكتوبر ٢٠٢١.

٢-١ مدة الصندوق

٢٥ عاماً (خمس وعشرون عاماً) تبدأ من تاريخ الترخيص للصندوق بمباشرة نشاطه وتنتهي مدة الصندوق في ١٧ سبتمبر ٢٠٢٠، وبناء على محضر اجتماع جماعة حملة الوثائق المنعقد في ٢٤ فبراير ٢٠٢٠ تمت الموافقة على مد أجل الصندوق لمدة ١٠ سنوات (عشر سنوات) تبدأ من ١٨ سبتمبر ٢٠٢٠ وتنتهى في ١٧ سبتمبر ٢٠٣٠ وتمت الموافقة من الهيئة العامة للرقابة المالية طبقاً للقرار رقم ٩٠ / ٢٠٢٠ بتاريخ ٣ يونيو ٢٠٢٠ على مد أجل الصندوق لمدد الصندوق لمدة عشرة أعوام تبدأ من ١٨ سبتمبر ٢٠٢٠.

- تم اعتماد القوائم المالية للصندوق عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ للإصدار من قبل لجنة الاشراف بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٤.

٢. أسس إعداد القوائم المالية

- تم إعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ وتعديلاتها بالقرار وزير الاستثمار رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩ وطبقاً لما نص عليه القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية، وكذا الإرشادات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية (سوق المال) ونشرة الاكتتاب الخاصة بالصندوق وفيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة.

٣. أهم الافتراضات المحاسبية والمصادر الأساسية للتقديرات غير المؤكدة

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية من الإدارة أن تستخدم تقديرات وافتراضات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والالتزامات التي لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى. إن هذه التقديرات وما يصاحبها من افتراضات تعتمد على الخبرة السابقة للإدارة بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى ذات العلاقة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات ومن ثم تتم مراجعة التقديرات المستخدمة في تحديد تلك الافتراضات بصفة مستمرة.

ويتم الاعتراف بالتسويات الناتجة عن التغيير في التقديرات المحاسبية في السنة التي تم فيها ذلك التغيير في حالة إذا ما كان تأثيره يقتصر على تلك السنة فقط بينما يتم الاعتراف بتلك التسويات خلال السنة التي تم بها التغيير والفترات المستقبلية إذا ما كان التغيير مؤثراً على السنة الحالية والفترات المستقبلية.

وتعتبر أسس تصنيف الأصول والالتزامات المالية عند نشأتها والتي تعتمد على نية الإدارة في تاريخ الاعتراف الأولى بها وكذا الاضمحلال في قيمة الأصول المالية من أهم البنود التي استخدمت الافتراضات المحاسبية والتقديرات في قياسها والتي قد يترتب على استخدامها تأثير جوهري على القيم الدفترية لها وعلى الإيرادات والمصروفات المتعلقة بها والمدرجة بالقوائم المالية للصندوق طبقاً للسياسات المحاسبية المطبقة والواردة بالإيضاحات التالية

٤. أهم السياسات المحاسبية المطبقة

فيما يلي عرض لأهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية:

٤-١ الأدوات المالية

أ. التصنيف والقياس للأصول المالية والالتزامات المالية

يحتوي معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ " الأدوات المالية " على ثلاث فئات أساسية للأصول المالية:

- أصول مالية مقيمة بالتكلفة المستهلكة

- أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

- أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ويعتمد تصنيف الأصول المالية بشكل عام بموجب معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ " الأدوات المالية " على نموذج الأعمال

الذي تتم فيه إدارة أصل مالي وخصائص تدفقاته النقدية التعاقدية.

أصول مالية مقيمة بالتكلفة المستهلكة

يتم تصنيف الأصول المالية طبقاً لنموذج الأعمال الذي تدار به تلك الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية ويتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

١- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية.

٢- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد

أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

ويتم قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخر فقط في حال استوفت الشرطين التاليين ولم تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

١- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يكون هدفه قد تحقق من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية

٢- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

عند الاعتراف الأولي بالاستثمار في الأسهم غير المحتفظ بها للمتاجرة ، يجوز للصندوق ان يختار بلا رجعة قياس التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر . يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حده .

- يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى على أنها مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نماذج أعمال تتضمن المتاجرة ، إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة ، تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع.

هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.

تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج.

وتتمثل خصائص نموذج الأعمال فيما يلي:

- هيكل مجموعة من الأنشطة مصممة لاستخراج مخرجات محددة

- يمثل إطار كامل لنشاط محدد (مدخلات - أنشطة - مخرجات)

- يمكن أن يتضمن نموذج الأعمال الواحد نماذج أعمال فرعية.

تصنيف الأصول المالية والالتزامات المالية للصندوق طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ " الأدوات المالية"

صندوق استثمار بنك القاهرة الأول - صندوق تراكمي
منشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
تابع -الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بنود القوائم المالية	التصنيف وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم " ٤٧ "
النقدية وما في حكمها	التكلفة المستهلكة
الأسهم المحلية	أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
وثائق صناديق الاستثمار	أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
أذون الخزانة	التكلفة المستهلكة
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	التكلفة المستهلكة
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	التكلفة المستهلكة

إعادة التصنيف .

يتم إعادة تصنيف الأدوات المالية فقط عندما يتغير نموذج الأعمال الخاص بإدارة المحفظة ككل.

ب. انخفاض قيمة الأصول المالية

يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية" محل الموضوعات المقابلة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، وبالتالي تم تعديل وإعادة اصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بعد سحب الفقرات الخاصة بالموضوعات التي تناولها معيار (٤٧) الجديد وتحديد نطاق معيار (٢٦) المعدل للتعامل فقط مع حالات محدودة من محاسبة التغطية وفقاً لاختيار المنشأة.

طبقاً لمتطلبات المعيار يتم تبويب الأصول المالية على أساس قياسها -لاحقاً- إما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وطبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) لا يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (أسهم محلية) وقد قامت إدارة الصندوق بتطبيق الاستثناء الوارد بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٧٥ لسنة ٢٠٢٣ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الخاصة بالخسائر الائتمانية المتوقعة، وذلك باستثناء تطبيق متطلبات معيار رقم ٤٧ الخاصة بالخسائر الائتمانية المتوقعة على أدوات الدين الصادرة عن الحكومة المصرية بالعملة المحلية والحسابات الجارية والودائع بالعملة المحلية لدى البنوك العاملة في مصر باستحقاق شهر فأقل من تاريخ قائمة المركز المالي

ج. مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الأصول المالية والالتزامات المالية ويُدْرَج صافي المبلغ في قائمة المركز المالي فقط عند وجود حق نظامي ملزم لمقاصة المبالغ المثبتة وعند وجود نية للتسوية على أساس الصافي، أو بيع الأصول وسداد الالتزامات في آن واحد

د. التوقف عن الإثبات

يتم التوقف عن إثبات الأصل المالي عندما تنتهي الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو عندما يقوم الصندوق بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو تتحمل التزام بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف آخر بموجب ترتيبات "فورية"؛ وإما أن يقوم الصندوق بتحويل كافة مخاطر ومنافع الأصل، أو لم يقم الصندوق بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومنافع الأصل، ولكنها قامت بتحويل السيطرة على الأصل.

يتم التوقف عن إثبات الالتزامات المالية عندما يتم الإغفاء من الالتزام أو إلغاؤه أو انتهاء مدته. عندما يتم استبدال التزامات مالية حالية بأخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهرياً، أو يتم تعديل شروط الالتزامات الحالية بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التبدل أو التعديل كتوقف عن إثبات الالتزامات الأصلية وإثبات التزامات جديدة، ويتم إثبات الفرق في القيمة الدفترية ذات العلاقة في قائمة الدخل.

٢-٤ القيمة العادلة

١-٢-٤ أسس القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أى تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات. في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً، والإشراف بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصورة جوهرياً لأسلوب التدفقات النقدية المخصومة - أو أى طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها أسعار مشابهة للسوق يمكن الإعتماد عليها.

صندوق استثمار بنك القاهرة الأول - صندوق تراكمي
منشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
تابع -الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.
يتم تقييم وثائق الإستثمار في صناديق البنوك وشركات التأمين الأخرى على أساس آخر قيمة إستردادية معلنة.

يتم قياس الإستثمارات في وثائق صناديق الإستثمار الأخرى الغير مقيدة في البورصة يتم قياسها على أساس نصيب الوثيقة في قيمة صافي أصول تلك الصناديق المعتمدة من مدير الإستثمار.

يتم تقييم السندات المقيدة في البورصة على أساس أسعار الإقفال السارية وقت التقييم مخصوماً منها القوائد المستحقة من تاريخ آخر كوبون وحتى تاريخ آخر تداول ، وفي حالة تعدد أسعار التداول في ذلك اليوم يتم التقييم على أساس المتوسط المرجح لكميات وأسعار التداول والإقفال في هذا اليوم على أنه يجوز لمدير الإستثمار.

يتم قياس الإستثمارات في سندات تم شرائها عند الإكتتاب الأولى باستخدام سعر المعاملة وتتبع ذات طريقة التقييم بالنسبة للسندات المشتراة من سوق الأوراق المالية بقيمة تزيد أو تقل عن القيمة الاسمية ما مراعاة تخفيض التكلفة بقيمة العوائد عن الفترة السابقة لتاريخ الشراء.

وفي حالة حدوث تدهور في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية لكل سند يتم تعديل القيمة الدفترية به وتحمله على قائمة الدخل على أنه في حالة حدوث ارتفاع في القيمة العادلة يتم إضافته إلى قائمة الدخل في حدود ما سبق تحمله على قوائم الدخل عن فترات مالية سابقة.

ويجرى تصنيف جميع الأصول والإلتزامات التي تقاس قيمتها العادلة أو يجرى الإفصاح عنها في القوائم المالية ضمن تسلسل القيمة العادلة بناءً على أعلى مستوى والذي يعد جوهرياً لقياس القيمة العادلة ككل وذلك كما يلي:

المستوى الأول:

قياس القيمة العادلة باستخدام أسعار التداول (غير المعدلة) للأصول أو الإلتزامات مطابقاً تماماً في أسواق نشطة.

المستوى الثاني:

قياس القيمة العادلة باستخدام مدخلات غير أسعار التداول الواردة في المستوى الأول ولكن يمكن ملاحظتها للأصل أو الإلتزام بشكل مباشر (أي الأسعار) أو غير مباشر (أي المستمدة من الأسعار).

المستوى الثالث:

قياس القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم التي تتضمن مدخلات للأصل أو الإلتزام لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها (بيانات لا يمكن ملاحظتها).

طبقاً لأسس التقييم المتبعة في تقييم أصول والتزامات الصندوق والواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية، فإن القيمة العادلة للأدوات المالية في تاريخ إعداد القوائم المالية لا تختلف جوهرياً عن قيمتها الدفترية.
يوضح الجدول التالي مستويات القيمة العادلة للأصول المالية:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	المستوى الأول جنيه مصرى	المستوى الثانى جنيه مصرى	المستوى الثالث جنيه مصرى	الإجمالى
النقدية بالبنوك	٤٧ ٢٠٨ ٧١٩	-	-	٤٧ ٢٠٨ ٧١٩
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	٤٧٩ ٣٧٣ ١٩٥	-	-	٤٧٩ ٣٧٣ ١٩٥
الإجمالى	٥٢٦ ٥٨١ ٩١٤	-	-	٥٢٦ ٥٨١ ٩١٤

٣-٤ ترجمة العملات الأجنبية

تمسك حسابات الصندوق بالجنيه المصرى حيث أنها العملة الرئيسية التي يتم بها معظم تعاملات الصندوق، ويتم إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السارية وقت إتمام التعامل ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في نهاية كل سنة وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ.

٤-٤ الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

الأدوات المالية هي أي عقود يترتب عليها إنشاء أصل مالي لمنشأة وزيادة في التزام مالي أو أداة ملكية في منشأة أخرى. وتتضمن الأصول المدرجة في قائمة المركز المالي كل من أرصدة النقدية وما في حكمها والاستثمارات المالية والأرصدة المدبنة الأخرى ذات الطبيعة النقدية كما تتضمن الالتزامات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي الأرصدة الدائنة الأخرى ذات الطبيعة النقدية.

ويتضمن الإيضاح رقم (٤-١) السياسات المحاسبية المتبعة بشأن أسس إثبات وقياس أهم الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات.

يحق للصندوق أن يمتلك محفظة استثمارات تتضمن مجموعة متنوعة من الأدوات المالية طبقاً لما تقتضيه سياسة إدارة الاستثمارات الخاصة بالصندوق، ومنها استثمارات مقيدة في البورصة واستثمارات في وثائق صناديق الاستثمار الأخرى التي بنوى الاحتفاظ بها لفترات غير محددة (أذن وسندات حكومية وحسابات جارية وودائع بالبنوك).

تتطوّر أنشطة الصندوق على مخاطر متنوعة تتعلق بالأدوات المالية المملوكة للصندوق والأسواق التي يستثمر فيها وتعرف المخاطر المرتبطة بالاستثمار بأنها الأسباب التي قد تؤدي إلى اختلاف العائد المحقق من الاستثمار عن العائد المتوقع قبل الدخول في الاستثمار مما قد يعرض رأس المال المستثمر إلى بعض المخاطر، ولذلك يجب على المستثمر النظر بحرص إلى كافة المخاطر التالية، وأن يدرك العلاقة المباشرة بين العائد ودرجة المخاطرة حيث أنه كلما رغب المستثمر في أن يحصل على عائد أعلى يتوجب عليه أن يتحمل درجة أكبر من المخاطر تبعاً لتلك العوامل. وتتمثل أهم أنواع المخاطر المالية التي قد يتعرض لها الصندوق في خطر السوق وخطر الائتمان وخطر السيولة.

يقوم مدير الاستثمار بتحديد أوجه توظيف استثمارات الصندوق وذلك عن طريق توزيع الأصول بالطريقة التي تمكنه من تحقيق أهداف الاستثمار.

ويقوم مدير الاستثمار بمراقبة ومتابعة أية انحرافات في التوظيفات الفعلية للأصول أو في محفظة الاستثمارات عما كان مستهدفاً. وفيما يلي أهم المخاطر المتعلقة بتلك الأدوات المالية وأهم السياسات والإجراءات التي يتبعها مدير الصندوق لخفض أثر تلك المخاطر.

المخاطر المنتظمة / مخاطر السوق

يطلق عليها مخاطر السوق لأنها تحيط بكافة الأوراق المالية في السوق مثل الظروف الاقتصادية العامة أو الظروف السياسية، هذا وإن كان من الصعب تجنبها أو التحكم فيها لكن يمكن أن يعمل مدير الاستثمار على التقليل من تأثيرها بالمتابعة اليومية لمختلف الدراسات الاقتصادية والتوقعات المستقبلية للأدوات المالية المستثمر فيها وبذلة عناية الرجل الحريص. ويشتمل خطر السوق على كل من الخسائر والأرباح المحتملة، كما يتضمن خطر العملات الأجنبية، وخطر سعر الفائدة، كذلك خطر سعر السوق.

حيث يتمثل خطر السوق في العوامل التي تؤثر على أرباح جميع الأوراق المالية المتداولة بالبورصة أو العوامل التي تؤثر على أرباح ورقة مالية بذاتها والتي قد تنشأ نتيجة لتغير أسعار الفائدة أو أسعار العملات وكذا القيمة السوقية للأداة المالية. كما أن أسعار بعض الاستثمارات المسجلة بالبورصة المصرية تتعرض لتقلبات.

وطبقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ونشرة الاكتتاب يقوم مدير الاستثمار بإتباع سياسة استثمارية تهدف إلى تقليل المخاطر عن طريق الاستثمار في شركات مقيدة بإحدى البورصات المصرية كما يتم اختيار الأوراق المالية المشتراه بناء على دراسات دقيقة لأوضاع الشركات المصدرة ويقوم بتوزيع المحفظة على الودائع والسندات ووثائق صناديق الاستثمار والأوعية الادخارية الأخرى ويتم استخدام أساليب التحليلات الفنية المناسبة لكل أداة من الأدوات المالية لاتخاذ قرار الاستثمار. كما يقوم مدير الاستثمار بمراجعة المحاذير التالية:

- ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في الأسهم المقيدة بالبورصة المصرية عن ٩٥٪ وألا تقل عن ٣٠٪ من إجمالي استثمارات الصندوق.

- ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في أدوات الدين عن ٤٠٪ من إجمالي استثمارات الصندوق.

صندوق استثمار بنك القاهرة الأول - صندوق تراكمي
منشأ وفقا لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
تابع -الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

- ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء أوراق مالية لشركة واحدة على ١٥٪ من صافي أصول الصندوق وبما لا يجاوز ٢٠٪ من الأوراق المالية التي تصدرها تلك الشركة.
 - لا يجوز أن تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في الأوراق المالية الصادرة عن مجموعة مرتبطة عن ٢٠٪ من أموال الصندوق.
 - ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء وثائق استثمار في صندوق آخر عن ٢٠٪ من صافي أصول الصندوق وبما لا يجاوز ٥٪ من عدد وثائق الصندوق المستثمر فيه.
- ويبين الايضاح رقم (٦) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية أنواع الاستثمارات وأنشطتها ونسبة استثمار الصندوق في كل منها وكذا نسبة ذلك الاستثمار إلى صافي أصول الصندوق.

المخاطر غير المنتظمة ومخاطر عدم التنوع والتركز

المخاطر غير المنتظمة هي مخاطر الاستثمار الناتجة عن حدث غير متوقع في إحدى القطاعات أو في ورقة مالية بعينها، وجدير بالذكر أن أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ١٩٩٢/٩٥ تلزم مدير الاستثمار بحدود قصوى لنسب التركيز، كما يمكن له الحد من آثار هذه المخاطر بتنوع مكونات المحفظة المالية للصندوق عن طريق تنوع الاسهم والقطاعات المستثمر فيها وعدم التركيز في قطاع واحد واختيار شركات غير مرتبطة.

خطر سعر الفائدة

تتعرض قيم بعض الأدوات المالية للتقلبات وذلك نتيجة تغير أسعار الفائدة وتقوم إدارة الصندوق بعدة إجراءات وإتباع بعض السياسات التي من شأنها خفض أثر هذا الخطر وفيما يلي الأصول المالية المعرضة لخطر سعر الفائدة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	حسابات جارية لدى البنوك - بنك القاهرة
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٩ ٣٩٨ ٥٥٩	٤٥ ٢٩٧ ٨٠١	
<u>٩ ٣٩٨ ٥٥٩</u>	<u>٤٥ ٢٩٧ ٨٠١</u>	

خطر سعر السوق

يتمثل خطر سعر السوق في تقلب قيمة الأداة المالية كنتيجة لتغير سعر السوق، وذلك سواء كان هذا التغير نتيجة لاستثمارات فردية أو نتيجة تأثير حركة التجارة على الأداة المالية في السوق بصفة عامة. يتم إدارة خطر سعر السوق من قبل مدير الاستثمار عن طريق التنوع في محفظة الاستثمارات التي يتم التعامل معها في أسواق مختلفة.

خطر الائتمان

تعتبر أرصدة الحسابات الجارية والودائع لأجل لدى البنوك، والسندات والمبالغ المستحقة على السماسرة من الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان المتمثل في عدم قدرة تلك الأطراف على سداد جزء أو كل المستحق عليهم في تواريخ الاستحقاق، ويقوم مدير الاستثمار بتطبيق سياسات وإجراءات متطورة بما يؤدي إلى خَلْض خطر الائتمان إلى الحد الأدنى وتمثل قيم الأصول المالية المدرجة بقائمة المركز المالي الحد الأقصى لخطر الائتمان في تاريخ القوائم المالية. ويلتزم مدير الاستثمار بالإفصاح بشكل سنوي لحملة الوثائق عن أى تغيير في التقييم الائتماني للسندات أو صكوك التمويل التي يستثمر فيها الصندوق.

خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في العوامل التي قد تؤثر على قدرة الصندوق على سداد جزء من أو كل التزاماته أو مواجهة سداد استردادات ووثائق صناديق الاستثمار، وطبقا لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ونشرة الاكتتاب يقوم مدير الاستثمار بالاحتفاظ بالسيولة المناسبة لتخفيض ذلك الخطر إلى الحد الأدنى. ويجب على الصندوق الاحتفاظ بنسبة لا تقل عن ٥٪ من صافي أصوله في صورة سائلة لمواجهة طلبات الاسترداد وبحد أقصى ٣٠٪، ويجوز له استثمار هذه النسبة في مجالات استثمارية منخفضة المخاطر وقابلة للتحويل إلى نقدية عند الطلب.

صندوق استثمار بنك القاهرة الأول - صندوق تراكمي
منشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
تابع - الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

وفيما يلي بيان بتوزيع استحقاقات التزامات الصندوق:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	أقل من سنة واحدة	من سنة إلى سنتين	أكثر من سنتين	الإجمالي
بيان	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	٣٧ ٧٢٥ ٨٧٠	-	-	٣٧ ٧٢٥ ٨٧٠
صافي أصول الصندوق لحملة الوثائق	٤٩٤ ٥٥٩ ٨٩٠	-	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٤٩٩ ٥٥٩ ٨٩٠
	٥٣٢ ٢٨٥ ٧٦٠	-	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٥٣٧ ٢٨٥ ٧٦٠
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	أقل من سنة واحدة	من سنة إلى سنتين	أكثر من سنتين	الإجمالي
بيان	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	٦ ٧٩٠ ٨٣٣	-	-	٦ ٧٩٠ ٨٣٣
صافي أصول الصندوق لحملة الوثائق	٢٥٧ ٧٥٧ ٠٥٩	-	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٦٢ ٧٥٧ ٠٥٩
	٢٦٤ ٥٤٧ ٨٩٢	-	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٦٩ ٥٤٧ ٨٩٢

مخاطر التضخم

المخاطر الناشئة عن زيادة معدل التضخم بنسبة تفوق العائد المتوقع من الأصول المستثمر فيها. ويتم معالجة هذه المخاطر عن طريق توجيه جزء من استثمارات الصندوق في أدوات استثمارية قصيرة الأجل ذات عائد متغير.

مخاطر الاستدعاء أو السداد المعجل

مخاطر استدعاء جزء أو كل السندات وسدادها قبل موعد استحقاقها وذلك نتيجة لتغير سعر الفائدة أو لأسباب مباشرة تتعلق بنشاط الجهة المصدرة للسندات وهذه المخاطر تكون معروفة ومحددة بنشرات الاكتتاب سلفاً عند شراء سندات تحمل هذه الخاصية.

مخاطر العمليات

المخاطر الناتجة عن الأخطاء أثناء تنفيذ أو تسوية أوامر البيع والشراء نتيجة عدم كفاءة شبكات الربط أو عدم نزاهة أحد أطراف العملية أو عدم بذل عناية الرجل الحريص مما يترتب عليه تأخر سداد التزامات الصندوق أو استلام مستحقاته لدى الغير. وسيتم تجنبها من خلال إتباع الصندوق سياسة الدفع عند الاستلام وذلك باستثناء عمليات الاكتتاب والتي تتطلب أن يتم السداد أولاً قبل عملية التخصيص. أما في حالة البيع فسيتم البيع عند الحصول على المبالغ المستحقة.

مخاطر الارتباط وعدم التنوع والتركيز

ارتباط أسعار الأسهم ببعضها في أحد القطاعات أو تركيز الاستثمارات في أسهم شركات أو قطاعات محددة، وسيتم مواجهتها بالمتابعة اليومية لنسب الاستثمار في الأدوات والأوراق المالية بالصندوق، وتوزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة.

مخاطر المعلومات

مخاطر عدم معرفة المعلومات الكاملة عن الشركات، إما لعدم الشفافية أو عدم وجود رؤية واضحة للأحوال المستقبلية بسبب عوامل غير معروفة مما قد يؤدي إلى حدوث نتائج سلبية تزيد نسبة المخاطر. وحيث أن مدير الاستثمار يتمتع بخبرة واسعة ودراية عن السوق وأدوات الاستثمار المتاحة فهو قادر على تقييم وتوقع أداء الشركات بالإضافة إلى الاطلاع على البحوث عن الحالة الاقتصادية وحالة الشركات بحيث يتفادى القرارات الخاطئة ويتجنب مخاطر المعلومات.

مخاطر تغير اللوائح والقوانين

المخاطر الناتجة عن تغير اللوائح والقوانين بما يؤثر بالسلب على الاستثمارات. فقتصر استثمارات الصندوق على السوق المحلي فقط يتيح لمدير الاستثمار فرصة أكبر لمتابعة اللوائح والقوانين والتشريعات المنتظر صدورها والتي قد تؤثر على أداء الصندوق والعمل على تجنب آثارها السلبية والاستفادة من آثارها الإيجابية لصالح الصندوق.

مخاطر التوقيت

تتمثل في اختيار توقيت شراء وبيع الأوراق المالية فالشراء عند وصول السوق إلى القمة أو عند بداية هبوط السوق ينطوي على قدر أكبر من المخاطرة مقارنة بالشراء في بداية صعود السوق والعكس صحيح في حالة البيع. ونظراً لما يتمتع به مدير الاستثمار من خبرات وما يقوم به من دراسات فإنه يستطيع الحد من آثار مخاطر التوقيت قدر المستطاع.

مخاطر التغيرات السياسية

تتبع الحالة السياسية للدولة على أداء أسواق المال بهذه الدولة وتنتج هذه المخاطر عن تغيير السياسات في الدولة التي يستثمر فيها الصندوق مما قد تؤدي تلك التغيرات وعدم الاستقرار في الحياة السياسية إلى تذبذب أداء أسواق الأوراق المالية مما يترتب عليه تأثير الأرباح والعوائد الاستثمارية، وفي الغالب تكون أسواق الأسهم أكثر تأثراً بالتغيرات السياسية وتلك المخاطر تكون محدودة لأن جميع استثمارات الصندوق تكون في السوق المحلي فقط الذي يمتاز بدرجة عالية من الاستقرار، كما يسهل ذلك من قدرة مدير الاستثمار على متابعة تلك التغيرات والتحوط لها.

مخاطر ظروف قاهرة عامة

وهي تتمثل في حدوث اضطرابات سياسية أو غيرها بالبلاد وبدرجة قد تؤدي إلى إيقاف التداول في سوق الأوراق المالية وكذلك بالقطاع المصرفي المستثمر فيه، ذلك قد يؤدي إلى الوقف المؤقت لعمليات الاسترداد أو الاسترداد الجزئي طبقاً لأحكام المادة (١٥٩) من لائحة القانون ١٩٩٢/٩٥ وهو نوع من المخاطر التي لا تزول إلا بعد زوال أسبابه

٥-٤ قياس حقوق حملة الوثائق

تظهر حقوق حملة الوثائق في صافي أصول الصندوق بالقيمة الاستردادية.

٦-٤ أسلوب عرض الاستثمارات المالية بالقوائم المالية

أذون الخزانة

يتم إثبات أذون الخزانة عند الشراء بالقيمة الاسمية ويثبت خصم الاصدار الذي يمثل العائد الذي لم يتسحق بعد على هذه الأذون. وتظهر أذون الخزانة بالميزانية مستبعداً منها رصيد العوائد التي لم تستحق بعد والضرائب على العوائد المستحقة والتي تقاس بالتكلفة المستهلكة

السندات الحكومية

يتم تقييم السندات وفقاً لتبويب هذا الاستثمار إما بغرض الاحتفاظ أو المتاجرة بما يتفق مع معايير المحاسبة المصرية

الأسهم

يتم إثبات الأسهم على أساس أسعار الإقفال السارية في تاريخ القوائم المالية على أنه يجوز في حالة عدم وجود تعامل على ورقة مالية أو أكثر لفترة لا تقل عن ثلاثة أشهر أن تقيم هذه الأوراق المالية بما يتفق مع معايير المحاسبة المصرية طبقاً لما هو وارد بنشرة الاكتتاب.

وثائق صناديق الاستثمار في صناديق أخرى

يتم إثبات وثائق صناديق الاستثمار في صناديق البنوك وشركات التأمين الأخرى بالقوائم المالية على أساس آخر قيمة استردادية معلنة.

٧-٤ تحقق الإيراد

عوائد أذون وسندات الخزانة والادوية الاستثمارية الأخرى

يتم إثبات العائد على الودائع والسندات والأذون والادوية الاستثمارية ذات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الاداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي، وعند حساب معدل العائد الفعلي، يقوم الصندوق بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية وتتضمن طريقة

صندوق استثمار بنك القاهرة الأول - صندوق تراكمي
منشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
تابع -الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

الحساب كافة الاتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات و خصومات

توزيعات الأسهم

يتم إثبات عائد التوزيعات من الاستثمارات في الأسهم بالقيمة العادلة للمقابل الذي تم استلامه أو لا يزال مستحقاً للصندوق عند صدور الحق في صرف هذه التوزيعات.

توزيعات صناديق الاستثمار

يتم إثبات العائد على الاستثمارات في وثائق استثمار ذات عائد دورى اعتباراً من تاريخ إصدار قرار التوزيع.

نتائج بيع الاستثمارات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

يتم الاعتراف بالأرباح (الخسائر) الناتجة عن بيع الأوراق المالية بالقيمة العادلة في تاريخ تنفيذ المعاملة ويتمثل في الفرق بين سعر البيع (بعد خصم المصروفات والعمولات) والقيمة الدفترية.

صافي التغير في القيمة السوقية للاستثمارات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تدرج بقائمة الدخل صافي التغيرات الناتجة عن تقييم الاستثمارات في آخر كل فترة مالية ويتم تقييم هذه الاستثمارات وفقاً لأسس التقييم المشار إليها في عالية.

٨-٤ السياسة الاستثمارية للصندوق

يتبع الصندوق سياسات تستهدف تحقيق معدل عائد سنوى يزيد عن معدل العائد السارى على الودائع وشهادات الادخار فى البنوك فضلاً عن تقليل وتخفيض مخاطر استثمار أموال الصندوق من خلال توزيع الاستثمارات على القطاعات الحيوية التى تشهد استقراراً كافياً.

كما يهدف الصندوق الى تنمية رأس المال المستثمر بالاستثمار فى الأوراق المالية المتميزة ويلتزم مدير الاستثمار بالشروط الاستثمارية التى وردت فى قانون سوق رأس المال ومنها الضوابط العامة التالية:

- شراء أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وبشرط أن تكون بالعملة المحلية فقط .
- شراء سندات وصكوك التمويل الصادرة عن جهات حكومية أو شركات مساهمة أو توصية بالأسهم المصرية شريطة ان تكون مقيدة بالبورصة المصرية وبشرط أن تكون بالعملة المحلية فقط .
- شراء أوراق مالية حكومية أو أوراق مالية لشركات قطاع الأعمال العام المقيدة أو غير المقيدة ببورصة الأوراق المالية فى مصر .

- ان تعمل ادارة الصندوق على تحقيق الاهداف الاستثمارية للصندوق الواردة فى نشرة الاكتتاب.

- أن تلتزم إدارة الصندوق بالنسب والحدود الاستثمارية القصوى والدنيا لنسب الاستثمار المسموح بها لكل نوع من الأصول المستثمر فيها والواردة فى نشرة الاكتتاب.

- أن تأخذ قرارات الاستثمار فى الاعتبار مبدأ توزيع المخاطر وعدم التركيز.

- لا يجوز للصندوق القيام بأى عمليات إقراض أو تمويل نقدي مباشر أو غير مباشر.

- لا يجوز استخدام أصول الصندوق فى أى إجراء أو تصرف يؤدي الى تحمل الصندوق مسؤولية تتجاوز حدود قيمة استثماره.

- عدم جواز التعامل بنظام التداول فى ذات الجلسة بما يزيد على ١٥٪ من حجم التعامل اليومي للصندوق أو تنفيذ عمليات اقتراض أوراق مالية بغرض بيعها أو الشراء بالهامش أو الاستحواذ من خلال المجموعات المرتبطة وفقاً لأحكام اللائحة التنفيذية.

- يحظر على مدير الاستثمار البدء فى استثمار أموال الصندوق قبل غلق باب الاكتتاب فى وثائقه، ويكون له ايداع أموال الاكتتاب فى أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزى وتحصيل عوائدها.

- يتم اختيار الأوراق المالية المشتراه بناء على دراسات دقيقة لأوضاع الشركات المصدرة لها بهدف تحقيق أكبر نمو ممكن لمكونات الصندوق بالتركيز على الأوراق المالية للشركات الناجحة والتي يتوقع لها النمو والازدهار.

٩-٤ أتعاب مدير الاستثمار

يستحق لمدير الاستثمار أتعاب سنوية قدرها نصف في المائة نظير إدارته للصندوق وتقدر حسب القيمة الصافية لأصول الصندوق المعلنة طبقاً للبند رقم (٢٢) من نشرة الاكتتاب. وتدفع أتعاب مدير الاستثمار مقدماً في بداية كل شهر محتسبة على أساس صافي أصول الصندوق في آخر يوم عمل من الشهر السابق.
كما يتقاضى مدير الاستثمار أتعاب حسن الأداء بواقع ٧,٥٪ (سبعة ونصف في المائة) سنوياً من صافي أرباح الصندوق التي تزيد عن ١٥٪ سنوياً أو عائد أذون الخزانة لمدة ٩١ يوماً (والذي يصدر في الأسبوع الأول من كل ربع سنة) + ٣٪ (سنوياً) أيهما أعلى وتحتسب الأتعاب وتجنب بشكل يومي على أن تستحق وتسدد خلال شهر من نهاية السنة المالية للصندوق في ٣١ ديسمبر.
ويلتزم مدير الاستثمار بتحمل كافة المصاريف والنفقات اللازمة لإدارة أعماله على الوجه المطلوب ولا يلتزم البنك أو الصندوق بتغطية أية مصاريف في هذا الشأن.

١٠-٤ أتعاب الجهة المؤسسة "بنك القاهرة"

يتقاضى البنك أتعاب نظير قيامه بخدمات لكل من الصندوق والمكتتبين كما يلي:
عمولة بواقع (نصف في المائة) سنوياً وتدفع هذه العمولة مقدماً في بداية كل شهر محتسبة على أساس صافي أصول الصندوق في آخر يوم عمل من الشهر السابق.
كما يتقاضى البنك أتعاب حسن الأداء بواقع ٧,٥٪ (سبعة ونصف في المائة) سنوياً من صافي أرباح الصندوق التي تزيد عن ١٥٪ سنوياً أو عائد أذون الخزانة لمدة (٩١) يوماً (والذي يصدر في الأسبوع الأول من كل ربع سنة) + ٣٪ (سنوياً) أيهما أعلى وتحتسب الأتعاب وتجنب بشكل يومي على أن تستحق وتسدد خلال شهر من نهاية السنة المالية للصندوق في ٣١ ديسمبر.

١١-٤ أتعاب شركة خدمات الإدارة

تتقاضى شركة خدمات الإدارة أتعاب سنوية نظير أعمالها بالإضافة الى قيامها بإعداد القوائم المالية السنوية والنصف سنوية للصندوق و قدرها ٠,٢٥٪ بحد أدنى ٢٥٠٠٠ سنوياً و تدفع هذه العمولة مقدماً في بداية كل شهر محتسبة على أساس صافي أصول الصندوق في آخر يوم عمل من الشهر السابق، على أن يتحمل الصندوق التكلفة الفعلية لطباعة وإرسال كشوف حسابات العملاء كل ثلاثة أشهر.

١٢-٤ عمولة الحفظ

يقوم بنك القاهرة بحفظ الأوراق المالية المملوكة للصندوق ويتقاضى عمولة حفظ الأوراق المالية المكونة لاستثمارات الصندوق بواقع ٠,١٪ (واحد في الألف) من قيمة تلك الأوراق المالية سنوياً.

١٣-٤ القيمة الاستردادية للوثيقة

تحدد القيمة الاستردادية للوثيقة يومياً على أساس نصيب الوثيقة في صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق.

١٤-٤ فروق استرداد وإعادة بيع الوثائق

يتم تجنب الفرق بين سعر الوثيقة المعلن طبقاً للتقييم اليومي لصافي أصول الصندوق والقيمة الإسمية للوثائق المستردة أو المعاد بيعها في حساب فروق استرداد وإعادة بيع الوثائق.

١٥-٤ سياسة شراء واسترداد الوثائق

يجوز لحامل الوثيقة أو وكيله أن يقدم طلب استرداد بعض أو جميع وثائق صناديق الاستثمار الممكثب فيها أو المشتراه بتقديم طلب الاسترداد خلال ساعات العمل الرسمية طوال أيام الأسبوع وحتى الساعة الثانية عشر ظهراً في آخر يوم عمل مصرفي من كل أسبوع (فيما عدا شهر رمضان يتم الإعلان في حياته) لدى اى فرع من فروع بنك القاهرة
تحدد قيمة بيع وثائق الاستثمار المصدرة طوال عمر الصندوق على أساس نصيب الوثيقة في صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق وفقاً لآخر يوم عمل مصرفي من كل أسبوع.
يتم خصم قيمة الوثائق المطلوب استردادها من أصول الصندوق اعتباراً من بداية اليوم التالي وفقاً للقيمة الاستردادية .

١٦-٤ النقدية وما في حكمها

تتمثل النقدية وما في حكمها في البنوك والودائع تحت الطلب قصيرة الأجل (استحقاق ثلاثة أشهر فأقل) والقابلة للتحويل إلى قيم نقدية محددة وكذا الاستثمارات المالية قصيرة الأجل (استحقاق ثلاثة أشهر فأقل) عالية السيولة والتي يسهل تحويلها إلى كمية محددة من النقدية دون التعرض لمخاطر هامة قد تنشأ نتيجة لحدوث أي تغيير في القيمة مثل أذون الخزانة وشهادات إيداع البنك المركزي المصري استحقاق ثلاثة أشهر فأقل من تاريخ الاقتناء و / أو تلك الاستثمارات التي يتم الاحتفاظ بها بغرض مقابلة الالتزامات المالية قصيرة الأجل وليس لغرض الاستثمار أو في أي أغراض أخرى.

١٧-٤ أرباح الصندوق والتوزيعات

يشارك حاملو الوثائق في الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمارات الصندوق كل بنسبة ما يملكه من وثائق بالإضافة إلى حق المكتتب في استرداد الوثائق طبقاً لقيمتها المحملة بالأرباح والخسائر .
يجوز قيام الصندوق بتوزيع أرباح على حملة الوثائق كل ستة أشهر ويتم توزيع نسبة لا تزيد عن ٩٠٪ من صافي الأرباح الفعلية المحققة خلال الستة أشهر محل التقييم وذلك وفقاً لدراسة يعدها مدير الاستثمار .

١٧-٤ المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص عندما ينشأ على الصندوق التزام حالي (قانوني أو حكومي) نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المتوقع أن يترتب على تسوية ذلك الالتزام تدفق خارج في صورة موارد تتضمن منافع اقتصادية وأن تكون التكاليف المقدرة لمواجهة تلك الالتزامات مرجحة الحدوث ومن الممكن تقدير قيمة الالتزام بصورة يعتمد عليها.
وتمثل القيمة التي يتم الاعتراف بها كمخصص أفضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ القوائم المالية إذا ما أخذ في الاعتبار المخاطر وظروف عدم التأكد المحيطة بذلك الالتزام.
وعندما يتم قياس مخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالي فإن القيمة الدفترية للمخصص تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات. وإذا ما تم خصم التدفقات النقدية فإن القيمة الدفترية للمخصص تتزايد في كل فترة لتعكس القيمة الزمنية للنقود الناتجة عن مضي السنة. ويتم إثبات هذه الزيادة في المخصص ضمن المصروفات التمويلية بقائمة الدخل.

٥- النقدية لدى البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>
٩ ٨٩٧ ١٧٩	٤٧ ٢٠٨ ٧١٩
٩ ٨٩٧ ١٧٩	٤٧ ٢٠٨ ٧١٩

حسابات جارية لدى البنوك

(١-٦) أسهم محلية

نسبة عدد الأسهم المملوكة للصندوق إلى راس مال الشركة المستثمر فيها	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			نسبة عدد الأسهم المملوكة للصندوق إلى راس مال الشركة المستثمر فيها	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		
	نسبة القيمة السوقية إلى صافي أصول الصندوق	القيمة السوقية	عدد الاسهم		نسبة القيمة السوقية إلى صافي أصول الصندوق	القيمة السوقية	عدد الاسهم
%	%	جنيه مصري		%	%	جنيه مصري	
٠,٠٨	٢,٥١	٦ ٥٩٩ ٤٦٠	١ ٢٤٠ ٥٠٠	٠,٠٣	١,٦١	٨ ٠٤٧ ٤٧٣	١ ٧٠٤ ٩٧٣
٠,٠٣	٢,١٨	٥ ٧٤١ ١٦٩	٢٤٦ ٩٣٢	٠,٠٥	٥,٣٣	٢٦ ٦٠٧ ٥٩٦	٢٨٩ ٢١٣
٠,٠٩	٢,٣٧	٦ ٢٢٣ ٧٨٦	٤٧٤ ٣٧٤	٠,٠٤	٨,٨٦	٤٤ ٢٥٧ ٣٣٢	٥٢٦ ٨٧٣
٠,٠٣	٥,٣١	١٣ ٩٥٥ ٠٥٢	٣٥٩ ٧٥٩	٠,٠٩	٢,٨٢	١٤ ١٠٧ ٥٥٥	٤٨٥ ٢٩٦
٠,٠٣	٣,٢٣	٨ ٤٨٢ ٣١٥	٥٩ ٥٧١	-	-	-	-
٠,٠٣	٣,٤٤	٩ ٠٤٩ ٩٤٤	٧٥٤ ١٦٢	٠,٠٦	٧,١٩	٣٥ ٩٢١ ٨٢	١ ٢٣٨ ٦٥٨
٠,٠٣	٠,٦٩	١ ٨٢٣ ٠٨١	٣٤٠ ١٢٧	٠,٠٢	٣,٥١	١٧ ٥٣٤ ٤٠٥	٢ ٢١٩ ٥٥٥
٠,٠٥	١٢,٦٩	٣٣ ٣٥٥ ٦٠٢	٨٠٤ ١٣٧	٠,٠٥	١١,٥٠	٥٧ ٤٦٨ ٧٦٥	٧٩١ ٠٣٦
٠,٠٤	٢,٨٥	٧ ٤٧٩ ٢٠٧	٨٨٤ ٠٦٧	٠,٠٠	٢,٨٦	١٤ ٣٠٣ ٩٦٠	٦٥٠ ١٨٠
٠,٠٠	٢,٩٧	٧ ٧٩١ ٦٣٠	٤٣٣ ٥٩١	٠,٠٤	٤,٧٦	٢٣ ٧٧٨ ٣٣٤	٥٩٤ ٦٠٧
٠,٠٩	٤,٧٥	١٢ ٤٨٥ ٨٣٦	٦٩٨ ٣١٣	٠,٠٥	١,٣٧	٦ ٨٣٢ ٦١٣	٤١٨ ٦٦٥
٠,٠٠	٣,٨٧	١٠ ١٨٠ ٤٥٦	٣٢٢ ٩٨٤	٠,٠٢	٣,٧٩	١٨ ٩٤٩ ٤٨٤	٤٧٠ ٤٤٤
٠,٠٠	١,١٨	٣ ٠٩٦ ٨٧٤	١ ٤٨٨ ٨٨٢	-	-	-	-
٠,٠٤	١,٣٢	٣ ٤٧٢ ٥٩١	٣٥٤ ٧٠٨	٠,٠٤	١,٢٢	٦ ٠٨٧ ٨٤٢	٣٨٨ ٥٠٣
٠,٠٣	٣,٧٩	٩ ٩٢٢ ٦٣٦	٦٩٦ ٢٠١	٠,٠٦	٧,٥٤	٣٧ ٦٥٩ ٢٥٢	١ ٣٢٦ ٠٣٠
٠,١١	١,٢٦	٣ ٣٠٤ ١٣٥	٤٢٤ ٦٩٦	-	-	-	-
٠,٠٠	٠,٩٤	٢ ٤٦٦ ٠٠٣	١٧٧ ٥٣٨	٠,٠٠	٢,٤٨	١٢ ٣٨٠ ٩٢٣	٣٩٧ ٠٧٩
-	-	-	-	٠,٠٠	٢,٥٧	١٢ ٨٤٤ ٣٨٧	١٧٧ ٩٤٨
٠,١٣	٤,٠٠	١٠ ٥١٦ ٣٩٥	١ ٤٩٥ ٩٣١	٠,٠٠	٢,٨٧	١٤ ٣٤٣ ٤٥٣	١ ٢٩٢ ٢٠٣
٠,٠٦	٤,٥٥	١١ ٩٤٥ ٥١٣	١ ١٩٥ ٧٤٧	٠,٠٦	٦,٤٠	٣١ ٩٦٨ ٥٣٨	١ ٣٢٣ ٧٤٩
٠,١١	١,٩٩	٥ ٢٣٣ ٦٤٧	١ ٦١٠ ٣٥٣	٠,٠٢	١,٩٧	٩ ٨٢٨ ١٤٤	٢ ٤٢٠ ٧٢٥
٠,٠٠	٢,٠٨	٥ ٤٥٩ ٦٩٢	٦٨٥ ٨٩١	٠,٠٤	١,٢٨	٦ ٣٨٥ ٣٨٢	٦١٣ ٩٧٩
٠,٠٢	٠,٤٦	١ ٢١٤ ٨٥٥	١١٦ ٨١٣	-	-	-	-
٠,٠٠	٢,٩٩	٧ ٨٦٤ ٢٧٠	١ ٥٠٠ ٨١٥	٠,٠١	٤,٤٠	٢١ ٩٧٧ ١٤٧	٣ ٩٨٨ ٥٩٣
٠,٠٤	٦,٩٠	١٨ ١٢٠ ٩٧٠	٧٢١ ٩٥١	٠,٠٥	٦,٩٨	٣٤ ٨٦٢ ٨٤٦	٩٢٥ ٩٧٢
٠,٠٠	٤,٧٨	١٢ ٥٦١ ٥٤٣	٦٦٠ ٧٨٦	٠,٠٠	١,٣٠	٦ ٤٦٩ ٥٧٥	٣٦٩ ٦٩٠
٠,٠٨	٢,٤١	٦ ٣٢٠ ٣٦٧	٤٨٦ ١٨٢	-	-	-	-
٠,٠٠	٤,٩٥	١٢ ٩٩٦ ٦٥١	٢ ٠٦٦ ٤٣٢	-	-	-	-
٠,٠٣	٢,٩٧	٧ ٨١١ ٢٠٠	٤١٩ ٩٥٧	٠,٠٠	١,٣١	٦ ٥٣٨ ٩٣٩	١٣٨ ٦١٨
٩٣,٤٤		٢٤٥ ٥١٤ ٨٨٠		٩٣,٩١		٤٦٩ ١٥٤ ٩٢٧	

صندوق استثمار بنك القاهرة الأول - صندوق تراكمي
منشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
تابع -الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

(٦-ب) - وثائق صناديق الاستثمار

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			
جنيه مصري	عدد الوثائق	قيمة الوثيقة	جنيه مصري	عدد الوثائق	قيمة الوثيقة	
١١.٠٩٣.٦٦٦	٢٨٧.٢٣٤	٣٨,٦٢٢٤	١٠.٢١٨.٢٦٨	٢٣١.٩٣٧	٤٤,٠٥٦٢٢	صندوق استثمار بنك القاهرة النقدي
١١.٠٩٣.٦٦٦			١٠.٢١٨.٢٦٨			اجمالي وثائق الاستثمار (٦-ب)

٧- مدينون وارصدة مدينة أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٤٨٩.١٧١	١.٢٣٨.٧٣٩	توزيعات أرباح أسهم مستحقة
٥٣.٢١٦	٢٢٤.٤٣٧	فوائد مستحقة على الحساب الجاري
٢٧٤٧.٢٠٣	٩٥١٠.٨٣٠	مدينو بيع أوراق مالية
٣.٢٨٩.٥٩٠	١٠.٩٧٤.٠٠٦	

٨- مخصصات

الرصيد في	مخصصات انتفي	التدعيم خلال	الرصيد في	
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	الغرض منها	السنة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
٢٧٠.١٦٠	-	٢٢.٧٣٧	٢٤٧.٤٢٣	مخصص مطالبات محتملة
٢٧٠.١٦٠	-	٢٢.٧٣٧	٢٤٧.٤٢٣	

٩- دائنون وارصدة دائنة أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٥٥٤.٧٠٠	٩.٢٢٤.٦٢٥	دائنو شراء أوراق مالية
٥.٩٦٩.٦١٨	٢١.٧١٣.٧٥٠	أتعاب حسن أداء مستحقة
٥١.٤١٦	٧٧.٩٢٣	مصروفات إعلان مستحقة
٢٥.٠٠٠	٣٠.٠٠٠	أتعاب مهنية مستحقة
٢٤.٤٥٩	٦١.٩٣٧	ضرائب على توزيعات الأرباح المستحقة للأسهم
١٠.٠٠٠	٢٥.٠٠٠	أتعاب مستحقة - لجنة الاشراف
١.٥٠٠	٣.٠٠٠	أتعاب مستحقة - الممثل القانوني لحملة الوثائق
١٣.١٠٥	٢٥.١١٠	مصلحة الضرائب
٦.٣٢٠	٤.٣٣٥	مصروفات إرسال كشوف حساب العملاء مستحقة
٢٦.٦٥٠	٢.٦٣٤.٦٠٥	ضريبة أرباح راسمالية
١٩.٦٤١	٢٨.٨٩٨	رسوم تطوير الهيئة العامة للرقابة المالية
١٧.٦٠٣	٢٣٦.٦٨٤	مصروفات المساهمة التأمينية التكافلية
-	٢.٩٣٦.٦٨٣	مصلحة الضرائب - ضريبة التوزيعات النقدية على حملة الوثائق
-	١٢.٥٠٠	مصروفات أمناء الحفظ المستحقة
-	٧١٠.٨٢٠	ارصدة دائنة أخرى
٦.٧٢٠.٠١٢	٣٧.٧٢٥.٨٧٠	

صندوق استثمار بنك القاهرة الأول - صندوق تراكمي
منشأ وفقا لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
تابع -الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

١٠- حقوق حملة وثائق الاستثمار

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	قيمة الوثائق القائمة في تاريخ القوائم المالية
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
١٧ ٥٧٥ ٩٨٠	٢٠ ٩٢٢ ٩٦٠	القيمة الاسمية للوثائق
٣٨٣ ٢١٢ ١٢٣	٤٤٠ ٤٩٥ ٦٣٩	باقى حقوق حملة وثائق الاستثمار
٥٧ ٢٨٣ ٥١٦	١٩٤ ٠١٥ ٦١١	أرباح مرحلة
-	(٢٠ ٠٨٠ ٦٥٢)	صافي ارباح السنة
(١٩٥ ٣١٤ ٥٦٠)	(١٣٥ ٧٩٣ ٦٦٨)	الأرباح الموزعة نقدا على حملة الوثائق
٢٦٢ ٧٥٧ ٠٥٩	٤٩٩ ٥٥٩ ٨٩٠	فروق استرداد وإعادة بيع وثائق الاستثمار
		إجمالي حقوق حملة وثائق الاستثمار

بلغ صافي قيمة الأصول في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مبلغ ٤٩٩ ٥٥٩ ٨٩٠ جنيه مصري مقابل مبلغ ٢٦٢ ٧٥٧ ٠٥٩ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وبقسمة صافي قيمة الأصول على عدد الوثائق تصبح القيمة الاستردادية للوثيقة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بمبلغ ٢٣٨,٧٦ جنيه مصري مقابل ١٤٩,٥٠ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

١١- وثائق الاستثمار

بلغ إجمالي عدد وثائق استثمار الصندوق القائمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ عدد ٢٠٩٢ ٢٩٦ وثيقة بقيمة اسمية قدرها ١٠ جنيه مصري للوثيقة يمتلك بنك القاهرة (مؤسس الصندوق) عدد ٥٠٠ ٠٠٠ وثيقة وتبلغ القيمة الاستردادية للوثيقة مبلغ ٢٣٨,٧٦ جنيه مصري وإجمالي مبلغ ١١٩ ٣٨٠ ٠٠٠ جنيه مصري لإجمالي قيمة الوثائق و طبقا لنشرة الاكتتاب تلتزم الجهة المؤسسة (بنك القاهرة) للصندوق بتجنيب نسبة ٢٪ بحد أقصى ٥ مليون جنيه من حجم كل اصدار ويجوز لها زيادة حجم المبلغ المجنب عن الحد الأقصى المذكور. ولا يمتلك مدير الاستثمار (شركة هيرميس لإدارة المحافظ المالية وصناديق الاستثمار) اى وثائق استثمار في الصندوق

السنة المالية المنتهية في :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	عدد الوثائق القائمة فى بداية السنة
وثيقة	وثيقة	
٦٦٩ ٨٥٧	١ ٧٥٧ ٥٩٨	عدد الوثائق المعاد بيعها خلال السنة
١ ١٢٧ ٨١٦	٤٦٥ ٥١٤	عدد الوثائق المستردة خلال السنة
(٤٠ ٠٧٥)	(١٣٠ ٨١٦)	عدد الوثائق القائمة فى نهاية السنة
١ ٧٥٧ ٥٩٨	٢ ٠٩٢ ٢٩٦	

١٢- عائد الاستثمارات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

السنة المالية المنتهية في :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	توزيعات أرباح أسهم محلية
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٦ ٨٥٦ ١٨٣	١٥ ٠٤٦ ٨٥٢	توزيعات صناديق نقدية
-	٤٥٠ ٠٣٦	
٦ ٨٥٦ ١٨٣	١٥ ٤٩٦ ٨٨٨	

صندوق استثمار بنك القاهرة الأول - صندوق تراكمي
منشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
تابع - الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

١٣- صافي أرباح بيع الاستثمارات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

السنة المالية المنتهية في :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>
٢٦٦ ٥١٢	٧٦ ٧٢٠ ٢٥٤
-	٧٤٣ ٢١٠
<u>٢٦٦ ٥١٢</u>	<u>٧٧ ٤٦٣ ٤٦٤</u>

صافي أرباح بيع أسهم محلية
صافي أرباح بيع وثائق صناديق استثمار أخرى

١٤- صافي التغير في القيمة السوقية للاستثمارات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

السنة المالية المنتهية في :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>
٥٦ ٩٢٦ ٧٠٠	١٢٧ ٧٥٥ ٨٣٠
٢٨٤ ٦١٦	٩٣٤ ٢٧٧
<u>٥٧ ٢١١ ٣١٦</u>	<u>١٢٨ ٦٩٠ ١٠٧</u>

أسهم محلية
وثائق صناديق استثمار أخرى

١٥- مصروفات عمومية وإدارية

السنة المالية المنتهية في :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>
٥٧ ٧٥٠	١٤٣ ٤٩٧
٤٦ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠
٢١ ٧٥٢	٣٩ ٢٤٠
٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠
١٧ ٥٩٧	٤٤ ٥٣١
١٤ ٧٨٠	١٥ ٠٠٠
١٩ ٦٤١	٢٣٦ ٦٨٤
١٥ ٢٤٥	١٧ ٥٠٠
<u>١٩٧ ٧٦٥</u>	<u>٥٦١ ٤٥٢</u>

مصروفات تسويقية وإعلان
أتعاب مهنية
مصروفات بنكية
رسوم الهيئة العامة للرقابة المالية
رسوم تطوير الهيئة العامة للرقابة المالية
أتعاب لجنة الاشراف
قيمة المساهمة التأمينية التكافلية
مصروفات أخرى

صندوق استثمار بنك القاهرة الأول - صندوق تراكمي
منشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
تابع - الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

١٦- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

البيان	العلاقة	المعاملات	نوع	الرصيد / الاجمالي	القائمة
		حسابات جارية		٤٧ ٢٠٨ ٧١٩	المركز المالي
		عمولة البنك		١ ٧٨٢ ٦٠٦	قائمة الدخل
		يمتلك بنك القاهرة المنشئ للصندوق عدد ٥٠٠ ٠٠٠ وثيقة وقد بلغت قيمتها الاستردادية في تاريخ القوائم المالية مبلغ:		١١٩ ٣٨٠ ٠٠٠	
بنك القاهرة	مؤسس الصندوق	أتعاب حسن أداء مستحقة		١٠ ٨٥٦ ٨٧٥	المركز المالي
		أتعاب حسن أداء		١٠ ٨٥٦ ٨٧٥	قائمة الدخل
		عمولة البنك المؤسس		١ ٧٨٢ ٦٠٦	قائمة الدخل
		أتعاب عمولة الحفظ المستحقة		١٢ ٥٠٠	المركز المالي
		أتعاب عمولة الحفظ		٥٥ ١٤٣	قائمة الدخل
		يمتلك للصندوق عدد ٢٣١ ٩٣٧ وثيقة في صندوق استثمار بنك القاهرة النقدي المنشأ بواسطة بنك القاهرة (مؤسس الصندوق) وقد بلغت قيمتها الاستردادية في تاريخ القوائم المالية مبلغ:		١٠ ٢١٨ ٢٦٧	المركز المالي
		أتعاب حسن أداء مستحقة		١٠ ٨٥٦ ٨٧٥	المركز المالي
		أتعاب حسن أداء		١٠ ٨٥٦ ٨٧٥	قائمة الدخل
		أتعاب الادارة		١ ٧٨٢ ٦٠٦	قائمة الدخل
		مصروفات ارسال كشوف حساب للعملاء المستحقة		٤ ٣٣٦	المركز المالي
		مصروفات ارسال كشوف حساب للعملاء		١٠ ٠٠٠	قائمة الدخل
		اتعاب خدمات الادارة		٨٩ ١٣٠	قائمة الدخل
		بيع وشراء أوراق مالية		١٣٤ ٠٦٣ ٢٢١	
		عمولة بيع وشراء أوراق مالية		٢٦٧ ٩٢٨	
		بنك القاهرة		١١٩ ٣٨٠ ٠٠٠	
		ميتلايف لتأمينات الحياة		٣٥٠ ١٥٣ ٤٧٨	
		أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر - أسهم		٦ ٨٣٢ ٦١٣	المركز المالي
		شركات السمسة			
		شركات السمسة			
		شركة هيرميس لإدارة المحافظ المالية وصناديق الاستثمار			
		شركة فاند داتا لخدمات الادارة			
		شركات السمسة التابعة لشركة اى اف جى القابضة			
		مالك الوثائق الذى تتجاوز ملكيته (٥%) من صافى أصول الصندوق			
		شركة المالكة لمدير الاستثمار			
		شركة هيرميس لإدارة المحافظ المالية وصناديق الاستثمار			
		شركة فاند داتا لخدمات الادارة			
		شركات السمسة التابعة لشركة اى اف جى القابضة			
		مالك الوثائق الذى تتجاوز ملكيته (٥%) من صافى أصول الصندوق			
		شركة المالكة لمدير الاستثمار			

١٧-الموقف الضريبي

ضرائب الأرباح التجارية

- تقدم الصندوق بالإقرارات الضريبية السنوية بانتظام وفي الميعاد القانوني وحتى إقرار عام ٢٠٢٢ وتم سداد الضريبة المستحقة من واقع الأقرارات السنوية،
- وتم استلام نموذج ١٩ ضريبة عن سنتي ٢٠١٥/٢٠١٦، وعن سنتي ٢٠١٧/٢٠١٨ وتم الاعتراض عليه في الميعاد القانوني، وتم إعادة الفحص عن سنوات ٢٠١٥/٢٠١٦، ٢٠١٧/٢٠١٨، وفحص سنوات ٢٠١٩/٢٠٢١ وفي انتظار النموذج .
- علماً بأن الصندوق معفى من الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية ابتداء من ١٦ يونيو ٢٠٢٣ وفقاً لتص البند (١٥) - مادة (٥٠) من قانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٢٣ والتي تنص على إعفاء أرباح صناديق الاستثمار في الأسهم المقيدة، وما تحصل عليه هذه الصناديق من توزيعات وأرباح رأسمالية، وعوائد على ودائعا البنكية، بشرط أن تقصر محفظة الأسهم على اسهم الشركات المقيدة وفي انظار اللائحة التنفيذية.
- ولا توجد على الصندوق أي مستحقات ضريبية نهائية حتى تاريخه.

ضرائب كسب العمل :

قامت مصلحة الضرائب المصرية بإخطار الصندوق بفحص ضريبة كسب العمل حتى عام ٢٠٢٠، ويتم تجهيز المستندات وإخطار مصلحة الضرائب المصرية بأنه لا يستحق علي الصندوق ضريبة كسب عمل لعدم وجود عاملين به وأن الصندوق يتم ادارته من قبل شركة مدير الاستثمار، ولا توجد ضرائب كسب عمل مستحقة على الصندوق حتى تاريخه.

ضرائب القيمة المضافة :

لا يخضع الصندوق لضريبة القيمة المضافة ولا توجد ضريبة مستحقة على الصندوق حتى تاريخه.

ضرائب الخصم والإضافة :

لا توجد ضرائب خصم وإضافة مستحقة على الصندوق حتى تاريخه.

ضرائب الدمغة :

لا توجد ضرائب دمغة مستحقة على الصندوق حتى تاريخه.